مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830

المجلد التاسع / العـدد الثاني
(8 رجب 1447هـ/ 28 ديسمبر 2025م)، ص 69– 88

تأثير علم الحديث في الرواية التاريخية عند المسلمين" الإسناد أنموذجاً "

The impact of Hadith science on historical novel for Muslims: chain of transmission as a model

د/ بلال ساحلي sahli bilal [1]

[1] جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر .

Université Djilali Bounaama Khemis Miliana algeria

المؤلف المرسل: د/ بلال ساحلي sahli bilal البريد الالكتروني: b.sahli@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 11 /2025/07 تاريخ القبول: 04 /2025/12 تاريخ النشر: 28/12/ 2025

الملخص:

ساهم علماء الحديث في كتابة التّاريخ الإسلامي مساهمة بالغة، ولا نكون مجازيفين إذا قلنا أن التأريخ الإسلامي في جزء كبير منه كتب بأقلام المحدثين، فعلماء الحديث اعتبروا التاريخ أداة أساسية في منهجهم البحثي، فأصبح رواد المدرسة التاريخية الإسلامية أغلبهم من خلفية المدرسة الحديثية أمثال: ابن سعد صاحب: "الطّبقات"، والطبري، والبغدادي صاحب: "تاريخ مدينة السلام"، فأثَّرُوا بمناهجهم الحديثية في علم التاريخ.

ولا أَدَلَّ على هذا التّأثير من ظهور سلاسل الأسانيد في كتب التاريخ، وهي الأسانيد التي وضعها ابتداءً علماءُ الحديث ثمّ انتقلت إلى كتب التاريخ، وبقدر ما أضافت هذه الأسانيد ميزة في كتب التاريخ الإسلامي فإنها خلقت إشكالية في طريقة التعامل معها وتوظيفها في سياق النقد التاريخي، وظهرت مناهج مختلفة في نقد أسانيد الرواة في كتب التاريخ، ترنحت بين التساهل في قبول الرواية لطبيعتها التاريخية من جهة، والصرامة في نقدها على نمط المحدثين من جهة أخرى .

الكلمات المفتاحية: الأسانيد، المرويات التاريخية، النقد التاريخي، المحدثين .

Abstract:

Hadith scholars contributed to the writing of Islamic history, and we would not be exaggerating if we said that it was written by hadith scholars.

The pioneers of the historical school were mostly hadith scholars, such as Ibn Sa'd, al-Tabari, and al-Baghdadi. Their methods influenced the study of history, through the emergence of chains of (isnads) in history books.

These chains of narration created a problem in how they were dealt with and employed in the context of historical criticism. Various approaches emerged in criticizing the chains of narrators in history books, oscillating between leniency in accepting narrations and strictness in criticizing them, in the style of the hadith scholars.approach.

Keywords: Chains of transmission; historical narratives; historical criticism; hadith scholars.

1. مقدمة:

مساهمة الكثير من المحدثين في كتابة التاريخ الإسلامي أدت إلى تأثير منهجهم وصناعتهم الحديثية في علم التاريخ في نواحي منهجية كثيرة، لعلَّ أبرزها ظهور سلاسل الأسانيد في المرويات التاريخية التي تضمنتها مصادر التاريخ، فانتقل الإسناد من علم الحديث إلى علم التاريخ، وأحسن مثال على ذلك كتاب: "تاريخ الأمم والملوك" للإمام مُحَمَّد بن جرير الطبري(ت310هـ/923م)، لأن الطبيعة الحساسة لتاريخ صدر الإسلام وتقاطه مع قضايا تشريعية جعلت المؤرخين الأوائل يعتمدون على الأسانيد من أجل النقد والتمحيص التاريخي، فَّتشَكَّل تراث تأريخي يتضمن سلاسل من الرواة على نفس نمط كتب الحديث، وبقدر ما كانت هذه الجهود إضافة نوعية في الرواية التاريخية لأهميتها في النقد التاريخي، إلاَّ أنَّنَا وجدنا أنفسنا أمام إشكالية منهجية مهمة وهي جدلية التعامل مع الاسناد في الرواية التاريخية، هل نخضعه لنفس الضوابط والشروط الحديثية الصَّارمة أو أن طبيعة الظاهرة التاريخية تقتضي التساهل في قبول تلك الروايات؟، وهل التعامل مع الرواية التاريخية بنفس صرامة المحدثين يفقدها قيمتها في سد الفجوات التاريخية؟، وما مدى تأثر علم التاريخ بالصرامة في نقد المرويات التاريخية على نمط مرويات الحديث ؟، وما هي أهم المناهج التي يمكن استخدامها في نقد المرويات التاريخية ؟

للإجابة على هذه الأسئلة حاولت تقسيم هذه الورقة إلى ثلا محاور خصصت الأول فيهما للحديث عن الإسناد من ناحية تعريفه وتاريخ ظهوره وأهميته عند المسلمين، وأما المحور الثاني فقد خصصته للحديث

عن انتقال الإسناد من كتب الحديث إلى كتب التاريخ مبرزا خصائص الإسناد في هذه الكتب مقارنة بالكتب الحديثية، أما المحور الثالث خصصته لمناهج التعامل مع الأسانيد في كتب التاريخ بين الصرامة والتساهل وخلصنا إلى أن منهج المحدثين في التعامل مع الرواية التاريخية يختلف بين مرويات الحديث ومرويات التاريخ، ولقد أفادتني كثيرا دراسات المحقق الكبير بشار عواد معروف، والمؤرخ أكرم ضياء العمري لما لهما من السبق والبحث الغزير في هذا الموضوع .

2. الاسناد تعريفه وأهميته عند المسلمين:

الاسناد الحديثي من النّاحية اللغوية يأتي على معنيين؛ الأول منهما: أن أصله من كلمة "السَّنَدُ" وهو ما ارتَفَعَ من الارض في قُبُل جَبَلٍ أو وادٍ، ومن أخذ بهذا الأصل قال لأنّ الرَّاوي يرفع الكلام لمن هو أعلى منه في الطبقة[1]، فالإسنادُ في الحديث: رَفْعُه إلى قائله[2]، وَهُوَ ذَلِكَ الْقِيَاسُ[3]، وجمعه الأسانيد وهي قوائم الحديث[4]، وأَسنَد الحديثَ: رَفَعَهُ إلى قائله والمسْنَد مِنَ الْحَدِيثِ مَا اتَّصَلَ إسنادُه حَتَّى يُسْنَد إِلى النَّبِيّ ﷺ، عكس المرْسَل والمنْقَطِع مَا لَمْ يَتَّصِل.[5]

وأما المعنى الثاني فإنَّ: "السَّنَدُ" أيضًا هو كلُّ شيءٍ أَسْنَدْتَ اليه شيئاً فهو مُسند، وهذا يعني أن الرَّاوي يُسنِدُ الكلام لقائله، فالكلامُ في قواعد النحو: سَنَدٌ ومُسنَدٌ إليه[6]، كقولك: (عبد اللهِ رجلٌ صالحٌ)، فعبد الله "سند" ورجل صالحٌ "مُسنَدٌ إليه". وناقة سِنادٌ؛ أي طويلةُ القَوائِم مُسنَدَة السَّنام[7]، كَأَنَّهَا أُسْنِدَتْ مِنْ ظَهْرِهَا إِلَى شَيْءٍ قَوِيٍّ[8]، والمسْنَد: كل مَا استندتَ إليه من شَيء أَو أسندتَ إِلَيْهِ شَيْئا . وَيُقَال: فلَان سَنَدُ بني فلَان، إِذا كَانَ معتمَدهم فِي أُمُورهم.[9]

وأما من الناحية الاصطلاحية: "الإسناد" هو رفع الحَدِيث إلى قَائِله، والمحدِّثون يستعملون السَّنَد والإسناد لاعتماد الْحفاظ فِي صِحَّةِ الحَدِيث وَضَعفه عَلَيْهِ[10]، ويُعَبَّرُ على الأسانيد "بالطُّرُقِ" التي تنتهي إلى المتن[11]، والإسنادُ هو: حكايةُ طريق المتن[12]، والخلاصة أنَّ المراد بالإسناد هو سلسلة الرُّواة الَّذِيْنَ نقلوا الحديث أو الأثر واحدًا عن الآخر، حَتى يبلغوا بِهِ إلى قائله.[13]

والإسناد ميزة إسلاميةٌ خالصة أكرم بها الله هذه الْأُمَّةَ وَشَرَّفَهَا وَفَضَّلَهَا بِالْإِسْنَادِ، وليس لأحدٍ من الْأُمَمِ كُلِّهَا، قديمهم وحديثهم إِسْنَادٌ، وَإِنَّمَا هي صُحُفٌ فِي أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم[14]، وهذا

الفضل حازه المسلمون بشهادة من غيرهم، فيقول المستشرق اليهودي الأصل ديفيد صمويل مرجليوث: (والمسلمون مُحِقُّون في الفَخْر بعلم حَدِيثهم)، وكذلك قال المستشرق النمساوي الأصل سبرنجر: (إن الدُّنيا لم تَر ولَن تَرى أُمَّة مِثل المسلمين، فقد دُرِس بفضل علم الرجال الذي أَوْجَدُوه حَياةُ نِصف مليون رَجُل).[15]

ولم يكن الإسناد بالنسبة لعلماء الاسلام مجرد مسألة من مسائل الضبط المنهجي، أو أداةً للتّوثيق ورَدِّ عُهدة الروايات لأصحابها، وإنَّما كانوا يعتبرونه من الدِّين، ولا غنىً عنه في طلب العلم، وهو ما صرَّح به غير واحد من أئمة المسلمين، فقد اشتُهر عن التابعي مُحَمَّد بن سِيرِينَ(ت110هـ/728م) قوله: (إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ. فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ)، ورُوِيَ عن عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي(ت157هـ/774م) أنَّه قال: (ما ذهابُ العلم إلا ذهابُ الإسناد)[16]، وقال سفيان بن سعيد الثوري الكوفي(ت161هـ /778م): (الإسناد سلاح المؤمن إذا لم يكن معه سلاحٌ فبأيّ شيءٍ يُقاتل؟)[17]، وقال عبد الله بن المبارك(ت181هـ/798م) (الإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ. وَلَوْلَا الإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ)[18]، وفي موضع آخر قال: (مَثَلُ الَّذِي يَطْلُبُ أَمْرَ دِينِهِ بِلَا إِسْنَادٍ كَمَثَلِ الَّذِي يَرْتَقِي السَّطْحَ بِلَا سُلَّمٍ)[19]، وقال أحمد بن حنبل(ت241هـ/856م): (طلب عُلُوِّ الإِسْنَادِ مِنَ الدِّينِ)[20]، وأورد الإمام مسلم بن الحجاج القشيري (ت261هـ/875م) في مقدمة صحيحه باباً قال فيه: (باب بيان أَنَّ "الاسناد من الدين"، وَأَنَّ الرواية لا تكون إلا عن الثِّقَات، وأنَّ جرح الرُّوَاةِ بما هو فيهم جَائِزٌ، بل واجب، وأَنَّه ليس من الغيبة المحرمة، بل من الذَّبِّ عن الشَّرِيعَةِ المكرمة).[21]

وبالنسبة لتاريخ ظهور الاسناد ليس لدينا تاريخ دقيق يمكن الجزم به، إلا ما ذكره مسلم في "صحيحه" أن ابن سيرين(110هـ/729م) قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سَمُّو لنا رجالكم فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ويُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[22]، لكن ابن سيرين لم يحدد المقصود بالفتنة التي كانت سبباً في وضع الأسانيد للمرويات، وهو ما يضعنا أمام عدة افتراضات، خاصة إذا أخذنا بالاعتبار أن ابن سيرين توفي سنة 110هـ/729م، فإننا نجد أنفسنا قبل هذا التاريخ أمام سلسلة من الأحداث التي أطلق عليها اسم: "الفتنة"، على رأسها مقتل الخليفة عثمان بن عفان ﷺ(35هـ/656م)، ثم فتنة الجمل(36هـ/657م)، وصفين(37هـ/658م) وفتنة الخوارج (38هـ/659م) وما أعقبها من تفريخ لفرقهم، وفتنة ابن الزبير(64هـ/684م)، وموقعة كربلاء (61هـ /681م) وما أعقبها من

أحداث مثل ثورة التوابين(65هـ/685م) وثورة المختار الثقفي(66هـ/686م) وغيرها من الأحداث التي استحقت اسم الفتنة.

ومهما يكن فَمِمَّا لا شك فيه أن المقصود بالفتنة في كلام ابن سيرين هي تلك الأحداث التي تمخض عنها ظهور الفرق وأصحاب البدع كالخوارج والشيعة والقدرية، وليس الفتن السياسية المحضة التي لم تؤثر على العقائد، مثل الخلافات السياسية داخل البيت الأموي، من جهة ثانية فإن تلك الفتن العقائدية كانت تحتاج إلى بعض الوقت حتى تنضج عقائد تلك الفرق وتطور مناهجها، لذلك فإن المستشرق الإيطالي الأمير ليون كايتانيLeone Caetani يؤكد أن الإسناد لا يمكن أن يكون قد وجد قبل سنة 75هـ/695م.[23]

وعلى ضوء ذلك قد نستنتج أن الإسناد بدأ بالظهور في الربع الأخير من القرن الأول الهجري لكنه لم يرسخ بعد بصفة ضرورية ولازمة في الرواية إذ أن بعض كبار التابعين لم يكونو يسندون ولا يرون ضرورته بدليل أن سعيد بن الجبير(ت95هـ/715م) حَدَّثَ بِحَدِيثٍ، ولم يذكر إسناده، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: مَنْ حَدَّثَكَ هَذَا – أَوْ مِمَّنْ سَمِعْتَ هَذَا؟– فَغَضِبَ ومنعهم حَدِيثَهُ حَتَّى قَامَ"[24]، لكن في نفس الوقت فإن سؤال ذلك الرجل عن الإسناد فيه إشارة على عنايتهم به.

لكنه لاحقا مع مطلع القرن الثاني الهجري والثامن للميلادي أصبح أداة ضرورية في الرواية فاستعان العلماء بالاسناد للتمييز بين الثقات وأهل الأهواء والبدع والمخالفين، وهذا واضح من النصوص التي أوردناها سابقا مثل قول مُحَمَّد بن سِيرِينَ(ت110هـ/728م): (إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ. فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ)، ورُوِيَ عن عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي(ت157هـ/774م) أنَّه قال: (ما ذهابُ العلم إلا ذهابُ الإسناد)[25]، وقال عبد الله بن المبارك(181هـ/798م): (بَيْنَنَا وبين القوم القوائم يعني الإسناد)[26]، ثم لاحقاً في القرن الثالث والرابع للهجري أصبح عدم الإسناد سبباً كافياً لتضعيف الرجال، مثل عبد الملك بن هذيل الخلقي(ت359هـ/970م) الذي كان لا يُسْنِدُ الأحاديث فنسبه العلماء إلى الضعف.[27]

3. انتقال الإسناد من علم الحديث إلى علم التاريخ:

لا يكاد علم من العلوم عند المسلمين يخلوا من الأسانيد، إلا أنها قد تكون أظهر وأقوى في علوم الشريعة من العلوم الأخرى، فالعلوم المنقولة مثل القرآن الكريم والسنة النبوية والتفسير واللغة لا تستغني عن الأسانيد[28]، وقد يتوهم غير المختصين أن هناك قطيعة بين علم التاريخ وعلوم الشريعة، فكان سفيان الثوري يقول: (**لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ**)، فالإسناد لم يكن حكراً على المحدثين، لكن الحقيقة أن هناك امتزاج وتقاطع كبير بين علوم الشريعة والتاريخ، وقد لا نكون مجازفين إذا قلنا أن علم التاريخ عند المسلمين نشأ في أحضان علوم الشريعة، فنهل من مناهجها وتأثر بنزعات أصحابها، بل يمكن القول أن علم التاريخ عند المسلمين نشأ بأقلام علماء الدين، فلا تكاد تجد مؤرخاً من الرعيل الأول إلاَّ وتجده كان فقيها أو محدثاً وله حظ كبير ومساهمة في كتابة التاريخ، والأمثلة على ذلك كثيرة، فبعد أن فرغ المحدثون من تأليف المسانيد والصحاح وكتب الحديث الكبرى المعتمد عليها تفرغوا في الفحص عن الرجال المذكورين فيها، فألفوا الكتب في الرواة أو ما يسمى بعلم الرجال وكتب التراجم والطبقات، ثم تجاوزوا ذلك إلى عمل تاريخ كامل لهم، وهكذا ظهرت كتب لا غنى للمؤرخ عنها مثل الطبقات الكبرى لابن سعد(ت230هـ/845م) وتاريخ ابن معين(ت233هـ/848م)، وتاريخ خليفة بن خياط(ت240هـ/855م) وتواريخ البخاري(ت252هـ/870م)، وكتب الثقات والضعفاء والمتروكين والكنى والأسماء والأنساب وحتى المدن التي وضعت بالأساس لخدمة علم الحديث مثل تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي (ت463هـ/1071م) وغيرها الكثير من كتب علم الرجال التي لا يسع المجال لسردها، ونحن نعلم أهمية مثل هذه الكتب بالنسبة للمصادر المتأخرة مثل ابن الأثير أو ابن الجوزي والذهبي وابن كثير وغيرهم ممن جعلوا كتب المحدثين المصدر الأساسي لتواريخهم، وهنا نعود ونستحضر مقولة المستشرق النمساوي الأصل سبرنجر الذي قال: (إن الدُّنيا لم تَر ولَن تَرى أُمَّة مِثل المسلمين، فقد دُرِس بفضل علم الرجال الذي أَوْجَدُوه حَياةُ نِصف مليون رَجُل).[29]

وعلى هذا الأساس اعتنى فقهاء الإسلام بعلم التاريخ وأحوال السلف لدرجة أن الإمام الشافعي جعل التاريخ من العلوم المساعدة على الفقه، فقد ذكر مُصعب الزبيرِي قائلاً: مَا رَأَيْت أحدا أعلم بأيام النَّاس من الشَّافِعِي ويروى عَنهُ أَنه قَامَ على تعلم أَيَّام النَّاس وَالْأَدب عشْرين سنة وَقَالَ مَا أردْت بذلك إِلَّا الِاسْتِعَانَة على الْفِقْه.[30]

فقد أثر منهج المحدثين والتزامهم الإسناد في الأحاديث على المؤرخين وأهل الأدب فأصبحت الأسانيد تتقدم الروايات التاريخية والأدبية، وهكذا امتد استعمال الأسانيد إلى كتب السيرة المتقدمة مثل: "سيرة ابن إسحاق"، و"مغازي الواقدي،" و"طبقات ابن سعد"، وكتب التاريخ كتاريخ خليفة، والطبري، وكتب الأدب كالأغاني للأصبهاني ...لكن استخدام المؤرخين للأسانيد في كتب التاريخ لم يكن بتلك الدقة التي استخدمها المحدثون في كتب الحديث وهذا له ما يبرره باعتبار كتب الحديث تترب عليها الأحكام الشرعية وما تعتقده الأجنة.[31]

وبما أن أغلب المؤرخين الأوائل كانوا من مدرسة المحدثين فإنهم كانوا السبب المباشر في انتقال الأسانيد إلى أهل التاريخ، إذ أنهم تأثروا بمنهج المحدثين، وذلك يبدوا واضحاً في كتب الطبقات والتراجم وتاريخ المدن، يقول المستشرق الألماني كارل بروكلمن Carl Brockelmann في موسوعته أن أوائل التحليل العربي للتاريخ كانت تأخذ لعهد طويل قالب الاسناد في ذكر الأخبار المتفرقة فكان رواة أيام العرب وغزوات الرسول عليه الصلاة والسلام يسندون أخبارهم –على غرار رواة الحديث– إلى الرجال الذين حضروا تلك الوقائع أو زعموا أنهم حضروها.[32]

فقد كانت تلك الآثار والأخبار التي يتناقلها المحدثون والرواة والأخباريون خاصة ما تعلق منها بصدر الاسلام تحمل في ثناياها الكثير من مسائل التشريع وما يُستدل به في التعبد، لذلك حرصوا على إسنادها إلى نقالها، فنلاحظ بشكل لافت أن من كتبوا في تاريخ السيرة النبوية ركزوا على الاسناد في نقل المرويات التاريخية التي تصف أحداث السيرة والشمائل المحمدية مثل كتاب: "سيرة ابن إسحاق" وقد جاء في

مستهل كتابه بيان حول الإسناد فقال: (حدثنا أحمد بن عبد الجبار، قال: نا يونس بن بكير قال: كل شيء من حديث ابن إسحق مسند، فهو أملاه علي، أو قرأه علي، أو حدثني به، وما لم يكن مسنداً، فهو قراءة؛ قرىء على ابن إسحق).[33]

ومن الكتب المسندة أيضا في هذا الباب "دلائل النبوة" للفريابي(ت301هـ/914م)، وهو مصدر اشتمل على48 نصًا مسندًا، وكذلك كتاب: "دلائل النبوة" لأبي نعيم الأصبهاني(ت430هـ/1038م) الذي اتبع أسلوب المحدثين في تصنيف كتابه، فهو يأتي بالرواية بإسنادها دون أن ينبه على صحة السند أو ضعفه، تاركاً الحكم للقارئ، وقد يكون في بعض الأسانيد من اتهم بالكذب أو الوضع، كما أنها قد تكون صحيحة كل الصحة[34]، ومن كتب السيرة والشمائل التي جاء فيها الإسناد أيضا: "دلائل النبوة" للإمام البيهقي(ت458هـ /1066م) الذي كان عالماً بالحديث فسار في كتابه على منهج المحدثين وكان منهجه تحري المرويات الصحيحة فقال: (وعادتي في كتبي المصنفة في الأصول والفروع- الاقتصار من الأخبار على ما يصح منها دون ما لا يصح، أو التمييز بين ما يصح منها وما لا يصح)[35]، و"دلائل النبوة" لقوام السنة إسماعيل الأصبهاني(ت535هـ /1141م) الذي قال في مقدمة كتابه: (وتوخيت الاختصار والإيجاز)[36]، ومع ذلك الاختصار فإنه لم يترك الأسانيد إلا قليلاً.

وليس من المستغرب أن يوظف أبو زرعة الدمشقي(ت281هـ/894م) الأسانيد في تاريخه فقد نقل روايات في فضل الاسناد وأهميته[37]، كما وظف أبو العرب(ت333هـ/945م) الإسناد في كتابه: "المحن" فهو ليس مؤرخ فحسب[38] بل غلب عليه علم الحديث والرجال فكان حافظاً للحديث[39]،كما نجد في تاريخ خليفة بن خياط بعض الأسانيد التي قوى بها أخباره وكتابه في الأَول موجه للمحدثين، كما نجد الكثير من الأسانيد في كتاب: "فتوح مصر والمغرب" لابن عبد الحكم المؤرخ(ت257هـ) فلقد كان المنهج الذي اتبعه ابن عبد الحكم في تأليفه هو نفس المنهج الذي كان متبعاً لدى مدرسة مصر في القرن الثالث الهجري، وهو المعروف بطريقة الإسناد التي جرى عليها رواة الحديث .

وهذا أبو بكر الرازي(ت311هـ/924م) شيخ الطب في عصره، أدخل الإسناد في بعض منقولاته في الطب في كتابه: 'الحاوي" فكان من ذلك توثيق وتعريف من نقل عنهم، وهكذا دخل الإسناد في جملة من العلوم مع أنه ليس بضروري في بعضها[40]، وفي ذلك تأثر واضح بكتب الحديث والمسانيد.

ويبدوا بشكل واضح أن وجود الإسناد في المرويات التاريخية يتجاوز مسألة التأثير المنهجي لعلم الحديث في كتابة التاريخ، بل كانت الغاية منه استخدامه للتحقيق في مدى صحة الرواية، وهذا ما أكده الإمام الطبري في مقدمة كتابه الذي لا يستغني عنه دارس في التاريخ الإسلامي، ولأهمية هذا النص فإننا ننقله كاملاً لما يحتويه من بيان حول أهمية الإسناد في تاريخه: (وليعلم الناظر في كتابنا هذا أن اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره فيه مما شرطت أني راسمه فيه، إنما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مسندها إلى رواتها فيه، دون ما أدرك بحجج العقول، واستنبط بفكر النفوس، إلا اليسير القليل منه، إذ كان العلم بما كان من أخبار الماضين، وما هو كائن من أنباء الحادثين، غير واصل إلى من لم يشاهدهم ولم يدرك زمانهم، إلا بأخبار المخبرين، ونقل الناقلين، دون الاستخراج بالعقول، والاستنباط بفكر النفوس فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجها في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم انه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتى من قبل بعض ناقليه إلينا، وإنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا).[41]

4. خصائص توظيف الاسناد في مصادر التاريخ:

وجود الإسناد في المرويات التاريخية هو إضافة لعلم التاريخ جعلت الناس منقسمين في طريقة التعامل معه، هل تطبق عليه نفس صرامة المحدثين في نقد أسانيد الأحاديث والآثار، أو يجب التساهل مع تلك الأسانيد لما تقتضيه طبيعة المادة التاريخية، وهل هذا التساهل يشمل حتى المرويات التي تحدثت عن قضايا صدر الإسلام بما فيها أحداث الفتنة الكبرى؟، هذه الآراء تجعلنا أمام مسألة في غاية الدقة يجب التعامل معها بمرونة كبيرة .

وعلى هذا الأساس فقد انقسم المؤرخون والمنشغلون بالتاريخ في طريقة التعامل مع الأسانيد في كتب التاريخ على ثلاث طرق، فمنهم المتساهل، ومنهم الصارم، ومنهم من تعامل بطريقة وسط جمعت بين التساهل والصرامة:

1.4. أولاً (التساهل):

يميل أصحاب هذا المنهج إلى التساهل الكبير في التعامل مع الأسانيد ورواتها، ومن مظاهر هذا التساهل قبول رواية الضعفاء خاصة الموصوفون بالبدعة والإكثار من مروياتهم، فنجد الإمام الطبري وإن كان قد ردَّ العهدة على هؤلاء الرواة إلا أنه اعتمد بشكل كبير على رواية الضعفاء في تاريخه مثل: أبو مخنف لوط بن يحي، وهو ليسس بثقة[42] اعتمد عليه في أكثر من "300" موضع، وابن الكلبي النسابة المتشيع الذي وصفه المحدثون بأنه: "كذاب"[43] اعتمد عليه الطبري في "16" موضع، وسيف بن عمر التميمي الذي اتهم حتى بالزندقة[44]، والذي نقل عليه الطبري في "300" موضع، وأبو معشر السندي واسمه نجيح بن عبد الرحمن وأخرج له الطبري في "109" موضع من تأريخه وهو ضعيف من الطبقة السادسة.[45]

ومن المظاهر الدالة على التساهل في الرواية التاريخية ذكر مصطلحات حديثية لا يقبلها المحدثون ويعتبرونها سببا في ضعف الحديث مثل: (**ذكروا، وقيل، وقال بعضهم، وفيما يذكرون** ...)، كما أننا نجد الكثير من الرواة المجاهيل، والمرويات المرسلة.[46]

وجود الكثير من المجاهيل في ثنايا الإسناد ، والكثير من المرويات المرسلة – خبر يرفعه تابعي إلى النبي عليه الصلاة والسلام- خاصة تلك الاخبار المتعلقة بالمبتدأ والجاهلية، وقال الدكتور جواد علي: لقد كان جلّ اعتماد الطبري في أخبار العرب قبل الإسلام على مؤلفات ابن الكلبي، وقال أيضًا: أما ابن الكلبي ... هو وأبوه في طليعة من عُنوا بجمع أخبار الجاهلية وتدوينها ومن طريقهما عرفنا أمورًا عن العرب قبل الإسلام لم يذكرها غيرهما من الأخباريين، بالرغم من نواحي الضعف التي تظهر عليها، وبالرغم مما رميا به من الكذب والتزوير، والحق أننا نجد في رواياتهما، وخاصة روايات هشام. تناقضًا غريبًا في بعض الأحيان يُستغرب صدوره من رجل له علم ومعرفة وتمييز في الأمور.[47]

وبالنسبة لابن عبد الحكم فكما ذكرنا سابقا فإن المنهج الذي اتبعه في تأليفه هو نفس المنهج الذي كان متبعاً لدى مدرسة مصر في القرن الثالث الهجري، وهو المعروف بطريقة الإسناد التي جرى عليها رواة الحديث ومع ذلك ظلت نظرية نقد الرواية التاريخية نفسها أمراً لا يعرفه ابن عبد الحكم، كما لم يعرفه معاصروه من مؤرخي القرن الثالث الهجري مما ترتب عليه تسرب بعض الأساطير في بعض فصول كتابه وخاصة ما يتعلق منها بتاريخ مصر القديم.[48]

هذا التساهل في الاسناد جعل الكثيرين من المنشغلين بالتاريخ حتى من المختصين يوظفون المرويات دون الأخذ بعين الاعتبار حالة هؤلاء الرواة، ونحن ندرك حساسية تلك المرويات خاصة في أحداث السيرة النبوية وصدر الإسلام وما يحيط بذلك من قضايا مصيرية، وهو ما شكل فرصة للطاعنين والمشككين للاعتماد على تلك المرويات والتلويح بها.

2.4. ثانياً الصرامة في نقد الأسانيد:

أصحاب هذا المنهج تعاملوا بشكل من الصرامة في قبول ورد رواية الضعفاء والمتروكين على نفس منهج المحدثين، فأرادوا إسقاط صرامة المحدثين وقواعدهم الدقيقة على الأحاديث وسحبها على المرويات التاريخية، وقد سار على هذا المنهج بعض المعاصرين الذين انشغلوا بنقد التاريخ وفق منهج المحدثين، فنجد مثلا الأستاذ شاكر مصطفى عند تقييمه لمنهج الطبري في تأريخه ينتقد تساهله مع تلك المرويات فيقول: (وأهم ما يؤخذ على الطبري في منهجه: ضمور النقل عنده– كان يقف خارج الأحداث وخارج الرواية نفسها في برود عقلي واضح ... ولعله أنقص في منهجه كمحدث فلم يعدل رواة التاريخ الذين نقل عنهم كما يعدل المحدثون علم الحديث ولقد روى بعض الروايات البينة الكذب)[49]، فكما نلاحظ هذا النقد من الأستاذ شاكر للإمام الطبري ويطالبه بتطبيق تعديل رواة التاريخ كما يعدل المحدثون علم الحديث .

وفي هذا السياق أيضاً سار الأستاذ أكرم العمري في كتابه "عصر الخلافة الراشدة: محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق مناهج المحدثين"، فهو من خلال عنوان كتابه حاول تطبيق صرامة المحدثين على المرويات

التاريخية ويقول أيضا: (ويذكر الطبري روايات تأريخه بالإسناد، ورغم أنه ينتقيها من كتب الأخباريين لكنه لم يحاول استخلاص الروايات الموثقة بل ترك للقارئ حرية النقد والترجيح مكتفيًا بالعزو إلى مصادره التي نفد معظمها وبذلك حفظ لنا مادة تأريخية واسعة تحتاج دراستها إلى موازين نقدية واضحة قبل اعتمادها في التدليل والتعليل لأنها تمثل مدارس فكرية وسياسية متنوعة فلا غرابة إذا تضاربت آراؤها ورواياتها في الأحداث).[50]

ويبدوا أن الإمام الطبري كان أكثر من انتقدوا من أصحاب هذا الرأي لأهمية كتابه وما يحتويه من أسانيد تضمنت الضعفاء والمتروكين، فقيل أن منهجه كان مثارًا للنقد، وأن سياقة الأخبار دون تمحيصها أمر لا يليق بالمؤرخ الناقد البصير[51]؛ وإذا كانت طريقة رواية الخبر في المسند تضمن صحة الأخبار وتمحيصها في الأخبار التي وقعت في الإسلام؛ فإن هذه الطريقة تقصُر عن ضمان صحة ذلك فيما قبل الإسلام، وخاصة وقد وقع في هذا التاريخ كثير من الأخبار الواهية، والقصص الزائفة، كما أورد أيضًا كثيرًا من الأحاديث الموضوعة كالأحاديث الواردة في بدء الخلق وسير الأنبياء؛ مما لا يرتضيه المحدِّثون.[52]

وما يعاب على هذا الأسلوب أن الباحث لا يمكنه تطبيق منهج المحدثين في نقدر الرواية التاريخية لما تتضمنه تلك الأسانيد من انقطاع ومراسيل، ووجود الكثير من الرواة المجاهيل وحتى الضعفاء والمتروكين، فإذا طبقنا صرامة المحدثين لأسقطنا جزءاً كبيرا من المرويات التاريخية .

3.4. ثالثا المرونة والوسطية واحترام التخصص:

لعل المنهج المرن في التعامل مع المرويات التاريخية هو المنهج الوسط بين أصحاب المنهج الأول (التساهل)، والمنهج الثاني (الصرامة)، وهو احترام تخصص هؤلاء الرواة والاستئناس بأخبارهم، فلا يتم التعامل مع مروياتهم في التاريخ على نفس نمط الصرامة التي يتم بها التعامل مع مرويات الحديث والعقائد، أو حتى تلك المتعلقة بالفترات الحساسة من التاريخ الإسلامي مثل حروب الردة والفتنة الكبرى .

هذا المنهج المرن متأصل في التاريخ واستخدمه المتقدمون حيث يروي إبراهيم بن عبد الله الجنيد قال: سألت يحي بن معين عن مُحَمَّد بن مُنَاذِرٍ الشَّاعِرِ ، فقال: " لَمْ يَكُنْ بِثِقَةٍ وَلَا مَأْمُونٍ ، رَجُلُ سُوءٍ ، قُلْتُ: إِنَّمَا

يُكْتَبُ عَنْهُ شِعْرٌ وَحِكَايَاتٌ عَنِ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ ، فَقَالَ: هَذَا نَعَمْ ، كَأَنَّهُ لَمْ يَرَ بِهَذَا بَأْسًا ، وَلَمْ يَرَهُ مَوْضِعًا لِلْحَدِيثِ".[53]

كما نجد شيخ الإسلام ابن تيمية(ت728هـ) على الرغم مما يُوصف به من الصَّرامة إلا أنَّ منهجه في هذا السياق اتسم بالمرونة فنجده يقول على الواقدي: (ومعلوم أن الواقدي نفسه خير عند الناس من مثل هشام بن الكلبي وأبيه مُحَمَّد بن السائب وأمثالها، وقد علم كلام الناس في الواقدي، فإن ما يذكره هو وأمثاله يعتضد به، ويستأنس به وأما الاعتماد عليه بمجرده في العلم: فهذا لا يصلح)[54]، فهو لم يسقط روايات الواقدي بالمطلق وإنما جعل كلامه للإستئناس به وما يذكره يعتضد به وإنما الصرامة في تكون في الاعتماد عليه منفرداً .

وممن ساروا وفق هذا المنهج تلميذه مؤرخ الإسلام الإمام الذهبي ففي ترجمته لزياد بن عبد الله الطفيل البكائى الكوفي صاحب ابن إسحاق أورد قول ابن معين: (لا بأس به في المغازى، وأما في غيرها فلا)، فنلاحظ كيف أن ابن معين ثم الذهبي احترم التخصص وفرَّق بين قبول رواية الراوي في علم المغازي وردها في غيرها من العلوم على رأسها الحديث.[55]

كما أنه يوضح أكثر هذا المنهج المرن في نقد الرواة الضعفاء وطريقة التعامل معهم ضمن الرواية التاريخية في حديثه عن الواقدي وهو كلام لأهميته نسوقه كاملا فيقول: (وقد تقرر أن الواقدي ضعيف، "**يحتاج إليه في الغزوات والتاريخ**"، ونورد آثاره من غير احتجاج، أما في الفرائض، فلا ينبغي أن يذكر، فهذه الكتب الستة، و مسند أحمد، وعامة من جمع في الأحكام، نراهم يترخصون في إخراج أحاديث أناس ضعفاء، بل ومتروكين، ومع هذا لا يخرجون لمحمد بن عمر شيئا، مع أن وزنه عندي أنه – مع ضعفه – يكتب حديثه ويروى؛ لأني لا أتهمه بالوضع، وقول من أهدره، فيه مجازفة من بعض الوجوه، كما أنه لا عبرة بتوثيق من وثقه: كيزيد، وأبي عبيد، والصاغاني، والحربي، ومعن، وتمام عشرة محدثين، إذ قد انعقد الإجماع اليوم على أنه ليس بحجة، وأن حديثه في عداد الواهي رحمه الله).[56]

وممن سار على هذا المنهج المرن في التعامل مع الرواة أيضا، نجد أحد أعلام المحدثين وهو ابن حجر العسقلاني(852هـ/1422م) إذ يقول عن سيف بن عمر التميمي: (ضعيف في الحديث عمدة في التاريخ)[57]، فابن حجر فرَّق بشكل واضح بين ما يرويه سيف بن عمر في الحديث وما يرويه في التاريخ، فاحترام التخصص كان شائعا بين العلماء، فبالنسبة لابن إسحاق أيضاً صاحب السيرة والمغازي فقد ضعَّفه الكثيرون من علماء الحديث ولكن قال عنه الإمام الشافعي: (من أراد أن يتبحر في المغازي فهو عيال على مُحَمَّد بن إسحاق)[58]، ومنه لا يمكن سحب تضعيفه في الحديث على ما يرويه في المغازي ، خاصة إذا علمنا أن الذهبي مثلا قال عنه: (كان في المغازي علامة).[59]

والأمثلة في هذا الشأن كثيرة نورد منها على سبيل المثال أن معشر السندي ضعَّفه ابن معين وغيره، ولكن نجد الإمام أحمد يقول عنه: (كان بصيراً بالمغازي)[60]، ونجد أيضا أن مراسيل الزهري اعتبرت ضعيفة، وعنعنة مُحَمَّد بن إسحاق والوليد بن مسلم فإنهما مدلسان[61]، ومُحَمَّد بن السائب الكلبي(ت146هـ/ 764م) رأس في الأنساب لكنه شيعي متروك الحديث .

ويجب الإشارة إلى أن الدكتور العمري قد ذكر في مواضع أخرى مرونة المنهج النقدي للمحدثين في التعامل مع الروايات التاريخية والأدبية[62]، فالدكتور العمري أدرك أن المنهج الحديثي لا يمكن تطبيقه في المرويات التاريخية بحذافيره فنجده يذكر في كتابه الأول –عصر الخلافة الراشدة– أنه مع التزامه بتطبيق مناهج المحدثين في نقد الروايات التأريخية إذا تعلقت بالعقيدة والشريعة فإنه لم يُعمل هذا المنهج النقدي الحديثي في الأخبار التي تناولت الفتوحات وتعيين الولاة والقضاة والموظفين ويكفي فيها اتفاق الأخباريين واختلافهم عليها وسلامتها من التناقض والشذوذ وعدم ميل الرواة نحو خدمة اتجاهاتهم العقدية والسياسية.[63]

5. خاتمة:

المساهمة الكبيرة للمحدِّثين في كتابة التاريخ الإسلامي جعلت الكثير من المصادر التاريخية تتأثر بمناهج المحدثين ومن ذلك الإسناد الذي وضعه المحدثون إلاَّ أنَّه انتقل إلى التاريخ والأدب لانشغال المحدثين بكتابة التاريخ، فأصبح وجود الإسناد في مصادر التاريخ الإسلامي ميزة انفرد بها علم التاريخ عند المسلمين، فتحت المجال لنقد المرويات التاريخية بشكل علمي مؤسس على ضوابط الجرح والتعديل مما يخدم الحقيقة التاريخية، كما أنها أضافت لعلم التاريخ دراسات منهجية في المادة التاريخية .

وإذا كانت المصادر الأولى للتاريخ الإسلامي قد اهتمت بالإسناد فإن المصادر المتأخرة منذ القرن الخامس الهجري تخلت على الإسناد لغياب الحاجة إليه، واستقلال علم التاريخ عن علم الحديث.

إن المنهج السليم في التعامل مع الأسانيد في المرويات التاريخية هو المنهج المرن الذي يستفيد من منهج المحدثين وفي نفس الوقت يراعي طبيعة الرواية التاريخية ومدى حساسيتها، لأننا نجد أنفسنا أمام ضرورة التفريق بين أحكام المحدثين وصرامة منهجهم في علم الحديث والذي له ما يبرره، وبين أحكام التاريخ وطبيعته في مدى قبول ورفض الرواية التاريخية .

مراعاة تخصص الكثير من الأخباريين والرواة لأن تضعيفهم في الحديث لا يعني بالضرورة ضعفهم في المغازي والسير والتاريخ، وقول المحدثين أن فلان ضعيف لا يعني مطلقا .

7. الهوامش:

[1] البدر ابن جماعة(ت733هـ)، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان، ط2، دار الفكر، دمشق، ص28-29 .

[2] الجوهري إسماعيل بن حماد(ت393هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1407هـ/1987م، ج2، ص489.

[3] القزويني ابن فارس أحمد (ت395هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الفكر، بيروت، 1399هـ/1979م، ج3، ص105.

[4] الزمخشري محمود بن عمرو(ت538هـ)، **أساس البلاغة**، تحقيق مُحَمَّد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمة، بيروت، ج1، ص477.

[5] ابن منظور مُحَمَّد بن مكرم(ت711هـ)، **لسان العرب**، ط3، دار صادر، بيروت، 1414هـ، ج3، ص220 .

[6] الصاحب بن عباد(ت385هـ)، **المحيط في اللغة**، تحقيق مُحَمَّد حسن آل ياسين، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1414هـ/1994م، ج8، ص285.

[7] الفراهيدي الخليل(ت170هـ)، **كتاب العين**، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي دار ومكتبة الهلال، ج7، ص228.

[8] ابن فارس أحمد القزويني(ت395هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، ص105.

[9] ابن دريد مُحَمَّد الأزدي(ت321هـ)، **جمهرة اللغة**، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م، ج2، ص649 .

[10] البدر ابن جماعة(ت733هـ)، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، ص29 .

[11] المتْنُ: هو غايةُ ما ينتهي إليه الإسنادُ مِنَ الكَلام .

[12] ابن حجر العسقلاني(ت852هـ)، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق نور الدين عتر، مطبعة الصباح، سوريا، 1421هـ/2000م، ص41 -106.

[13] عبد اللطيف الهميم، الموسوعة الحديثية: **المسند المحيط المعلل**، ط1، ديوان الوقف السني، العراق، 1434هـ/2012م، ج1، 105-106.

[14] الخطيب البغدادي أحمد بن علي(ت463هـ)، **شرف أصحاب الحديث**، تحقيق مُحَمَّد سعيد خطي اوغلي، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة، ص40 .

[15] ابن ماكولا الأمير سعد الملك(ت475هـ)، **تهذيب مستمر الأوهام**، ص6 .

[16] أبو زرعة عبد الرحمن الدمشقي(ت281ه)، **تاريخ أبو زرعة الدمشقي**، تحقيق شكر الله القوجاني، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1973م، ج1، ص316.

[17] الأعظمي مُحَمَّد عبد الله، **الجامع الكامل في الحديث الصحيح الشامل المرتب على أبواب الفقه**، ط1، دار السلام للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1437ه/2016م، ج1، ص11.

[18] مسلم بن الحجاج القشيري(ت261ه)، **صحيح مسلم**، تحقيق مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1374ه/1955م، ج1، ص15. الخطيب البغدادي أحمد بن علي(ت463ه)، **شرف أصحاب الحديث**، تح: مُحَمَّد سعيد خطي اوغلي، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة، ص41.

[19] الخطيب البغدادي أحمد بن علي(ت463ه)، **شرف أصحاب الحديث**، ص40 .

[20] العلائي صلاح الدين(ت761ه)، **بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس**، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1405ه/1985م، ص39. العراقي أبو الفضل زين الدين(ت806ه)، **الأربعون العشارية**، تح: بدر عبد الله البدر، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 1413ه/1992م، ص124.

[21] مسلم بن الحجاج القشيري(ت261ه)، **صحيح مسلم**، ج1، ص14 .

[22] **المصدر نفسه**، ج1، ص14.

[23] بشار عواد معروف، **مظاهر تأثير الحديث في علم التاريخ عند المسلمين**، مجلة الأقلام، س1، 1384ه، ج5، ص22.

[24] إسناده جيد . الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن(ت255ه)، **مسند الدارمي**، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، ط1، دار المغني للنشر والتوزيع، السعودية، 1412ه/2000م، ج1، ص394 .

[25] أبو زرعة عبد الرحمن الدمشقي(ت281ه)، **تاريخ أبو زرعة الدمشقي**، تحقيق شكر الله القوجاني، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1973م، ج1، ص316.

[26] مسلم بن الحجاج القشيري(ت261ه)، **صحيح مسلم**، ج1، ص15. المزي جمال الدين(ت742ه)، **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1403ه/1983م، ج13، ص620

[27] ابن الفرضي عبد الله(ت403ه)، **تاريخ علماء الأندلس**، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408ه/1988م، ج1، ص317.

[28] مُحَمَّد بن سيدي مُحَمَّد، **الإسناد عند علماء القراءات**، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد: 129، السنة: 37، 1425ه، ص150.

[29] ان ماكولا الأمير سعد الملك(ت475ه)، **تهذيب مستمر الأوهام**، ص6 .

[30] أبو شامة شهاب الدين المقدسي(ت665هـ)، **الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية**، تحقيق إبراهيم الزيبق، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1418هـ/1997م، ج1، ص22.

[31] أكرم ضياء العمري، **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**، ط5، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ص57 .

[32] كارل بروكلمان، **تاريخ الأدب العربي**، تحقيق عبد الحليم النجار، ط5، دار المعارف، مصر، 1977م، ج3، ص08.

[33] ابن إسحاق مُحَمَّد المطلبي(ت151هـ)، **سيرة ابن إسحاق**، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، 1398هـ/1978م، ص23.

[34] أبي نعيم الأصبهاني(ت430هـ)، **دلائل النبوة**، تحقيق مُحَمَّد رواس قلعه جي وعبد البر عباس، ط2، دار النفائس، بيروت، 1406هـ/1986م، ج1، ص19 .

[35] البيهقي أحمد بن الحسين(ت458هـ)، **دلائل النبوة**، تح: عبد المعطي قلعجي، ط1، دار الريان للتراث، بيروت، 1408هـ/1988م، ج1، ص88.

[36] قوام السنة إسماعيل الأصبهاني(ت535هـ)، **دللائل النبوة**، تحقيق مُحَمَّد بن مُحَمَّد الحداد، ط1، دار طيبة، الرياض، 1409هـ/1988م، ص29.

[37] أبو زرعة المدمشقي، **تاريخ أبو زرعة**، ج1، ص316-317.

[38] ترك الكثير من الكتب في التاريخ منها: "**طبقات علماء إفريقية**"، و"**عباد إفريقية**"، وكتاب: "**التاريخ**" 17 جزء، و"**فضائل مالك**"، و"**فضائل سحنون**".

[39] القاضي عياض(ت544هـ)، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، تحقيق مُحَمَّد بن شريفة، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، المغرب، 1970م، ج5، ص324 .

[40] أبو غدة، **الإسناد من الدين**، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2014م، ص36.

[41] مُحَمَّد بن جرير الطبري(ت310هـ)، **تاريخ الرسل والملوك**، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، مصر، 1387هـ/1967م، ج1، ص8.

[42] لوط بن يحيى أَبُو مخنف قال عنه يحيى ليس بِثِقَة، وَقَالَ عنه أيضاً لَيْسَ بِشَيْء، وقال أبو حَاتِم الرَّازِيّ مَتْرُوك الحَدِيث وقال الدَّارَقُطْنِيّ ضَعِيف.ابن الجوزي عبد الرحمن(ت597هـ)، **الضعفاء والمتروكين**، تحقيق عبد الله القاضي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1406هـ، ج3، ص28.

[43] مُحَمَّد بن السَّائِب بن بشير أبو النَّضر الكلبي الكوفي قال زَائِدَة وليث وسليمان التَّيْمِيّ: "هو كَذَّاب"، وقال السعدي: "كَذَّاب سَاقِط"، وقال يحيى "لَيْسَ بِشَيْء كَذَّاب سَاقِط"، وقال النسائي وعلي بن الْجُنَيْد وَالدَّارَقُطْنِيّ: "مَتْرُوك الحَدِيث" وَقَالَ ابْن حبَان: "وضوح الْكَذِب فِيهِ أظهر من ان يحتاج إِلَى الإغراق فِي وَصفه". ابن الجوزي عبد الرحمن(ت597هـ)، **الضعفاء والمتروكين**، ج3، ص62.

[44] سيف بن عمر التميمي الأسدي: تركوه، واتهم بالزندقة. الذهبي شمس الدين(ت748هـ)، **ديوان الضعفاء والمتروكين**، تحقيق حماد بن مُحَّد الأنصاري، ط2، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، 1387هـ/1967م، ص183.

[45] مُحَّد بن طاهر البرزنجي، **صحيح وضعيف تاريخ الطبري**، ط1، دار بن كثير، دمشق، 1428هـ/2007م، ج1، ص16 .

[46] بشار عواد معروف، **مظاهر تأثير علم الحديث في علم التاريخ عند المسلمين**، ص27.

[47] علي جواد، **مدخل إلى التأريخ الإسلامي**، مجلة المجمع العلمي العراقي، العراق، 1952.

[48] عبد الرحمن ابن عبد الحكم(ت257هـ)، **فتوح مصر والمغرب**، مكتبة الثقافة الدينية، 1415هـ، ص06.

[49] مصطفى شاكر، **التاريخ العربي والمؤرخون**، دار العلم للملايين، بيروت، 1983م، ج1، ص 259.

[50] أكرم ضياء العمري، **عصر الخلافة الراشدة" محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق منهج المحدثين"**، مكتبة العبيكان، السعودية، ص22.

[51] هذا كلام لا يليق بأمثال الإمام والمؤرخ الطبري، فالطبري صاحب منهج نقدي على غرار أهل الحديث .

[52] مُحَّد بن طاهر البرزنجي، **صحيح تاريخ الطبري**، ط1، دار ابن كثير، دمشق، 1428هـ/2007م، ج1، ص65.

[53] الخطيب البغدادي(ت463هـ)، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق أبو عبد الله السورقي، ط1، جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1357هـ، ص157.

[54] ابن تيمية تقي الدين(728هـ)، **رأس الحسين**، السعودية، 1431هـ، ص198.

[55] الذهبي شمس الدين(ت748هـ)، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق علي مُحَّد البجاوي، ط1، دار المعرفة، بيروت، 1382هـ/1963م، ج2، ص91.

[56] الذهبي شمس الدين(ت748هـ)، **سير أعلام النبلاء**، دار الرسالة، بيروت، 1985م، ج9، ص469.

[57] ابن حجر العسقلاني(ت825هـ)، **تقريب التهذيب**، تحقيق مُحَّد عوامة، دار الرشيد، سوريا، 1406هـ/1986م، ص262.

[58] الخطيب البغدادي، **تاريخ مدينة السلام**، ج2، ص07 .

[59] الذهبي شمس الدين، **سير أعلام النبلاء**، ج7، ص37 .

[60] الذهبي شمس الدين، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ج4، ص246.

[61] أكرم ضياء العمري، **مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين ومرويات الأخباريين**، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ص1.

[62] أكرم ضياء العمري، **مرويات السيرة النبوية: بين قواعد المحدثين وروايات الأخباريين**، ص32.

[63] أكرم ضياء العمري، **عصر الخلافة الراشدة: محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق منهج المحدثين**، ص9-10.